﴿يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمۡ لِيُرۡضُوكُمۡ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤۡمِنِينَ ٦٢﴾ [التّوبة: 62]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

العلاقة بين تنزيه النّبيّ عن الأباطيل، وتقبيحِ زيف المُنافقين وحلفهم الكاذب

لمّا ذكرَ من أخلاقِ المُنافقين شَنائعَ، أتْبَعها بشَنيعةٍ أفظعَ وهي استهانَتُهم باللّه ورسُولِه، بالحَلِفِ كذبًا وزورًا لقصْدِ إرضاءِ المُؤمنين لتعَلُّقِ مصالحِهم بهم، والاسْتِهتارِ بالتَّبرّعِ بأيْمانِ اللّه دونَ طلَبٍ منهم. "وهذا نوعٌ آخرُ من قبائحِ أفعالِ المُنافقين، وهو إقدامُهم على الأيمانِ الكاذبةِ"[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَحۡلِفُونَ﴾: "الحلِفُ - بالكَسْرِ، ككَتِفٍ -: القَسَمُ، تَقْوِيَةً لِلْكَلَامِ، أي: لِمُحَتواهُ بشيءٍ خارجٍ عنه، وهو: اليمينُ. ﴿يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمۡ لِيُرۡضُوكُمۡ﴾ يُؤَكِّدُونَ بالحَلِفِ إنكارَهم أنَّهم آذَوْا الرّسولَ ﷺ، أو يُؤَكِّدُونَ بالحَلِفِ أنّهم كانوا ذَوِي أعْذارٍ في التّخلُّف عن تبوكَ، أو أنّهم مع المُؤمنين في كلِّ أمْرٍ وحربٍ"[2].

"والحَلِفُ أصلُه اليمينُ الذي يأخذُ بعضُهم من بعضٍ بها العهْدَ، ثمّ عبّرَ به عن كلِّ يمينٍ، قال اللّه تعالى: ﴿وَلَا تُطِعۡ كُلَّ حَلَّافٖ مَّهِينٍ ١٠﴾ [القلم: 10]، أي: مكثارٌ للحَلِفِ، وقال تعالى: ﴿يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ﴾ [التوبة: 74]... والمُحَالَفَةُ: أن يحْلِفَ كلٌّ للآخَرِ، ثم جُعلتْ عبارةً عنِ المُلازمةِ مُجرّدًا، فقيلَ: حِلْفُ فلانٍ وحَلِيفُه، وقال ﷺ: «لا حِلْفَ في الإسلامِ»"[3].

(1) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 10/131.
(2) جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل: (حلف).
(3) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الكفالة، بابُ قَوْلِ اللَّهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ عَقَدَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ فَـَٔاتُوهُمۡ نَصِيبَهُمۡۚ﴾ [النساء: 33] برقم: (2294).

2) ﴿لِيُرْضُوكُمْ﴾: أي: لِيُقنِعوكم، "ورِضَا العبدِ عنِ اللّه: ألا يكرهَ ما يجرِي به قضاؤُه، ورِضَا اللّه عنِ العبدِ هو أن يراه مُؤتمِرًا لأمرِه، ومُنتهيًا عن نهْيِه"[1]، و"الرِّضَا – مقصورٌ–: ضِدُّ السَّخَطِ. وَفِي حَدِيثِ الدُّعَاءِ: اللهمَّ إِنِّي أَعوذُ برِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ[2]، والرِّضَا؛ والسَّخَطُ مِنْ صِفَاتِ القَلْبِ"[3]، و"وأرضاه: أعطاه ما يُقنعه ويُرضيه، سبحان من أرضى العبادَ بما أراد حكمة"[4].

3) ﴿أَحَقُّ﴾: "الحَقُّ: خِلَافُ البَاطِلِ. وَهُوَ مَصْدَرُ حَقَّ الشَّيْءُ مِنْ بَابَيْ ضَرَبَ وَقَتَلَ، أي حقَّ يَحِقُّ، وحَقَّ يَحُقُّ: إِذَا وَجَبَ، وَثَبَتَ، وَحَقَّتِ القِيَامَةُ: أَحَاطَتْ بِالخَلَائِقِ، فَهِيَ حَاقَّةٌ، وَحَقَقْتُ الأَمْرَ أَحُقُّهُ إِذَا تَيَقَّنْتُهُ، أَوْ جَعَلْتُهُ ثَابِتًا لَازِمًا، وَفُلَانٌ حَقِيقٌ بِكَذَا بِمَعْنَى: خَلِيقٍ، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ الحَقِّ الثَّابِتِ، وَقَوْلُهُمْ: هُوَ أَحَقُّ بِكَذَا يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَيَيْنِ: أَحَدُهُمَا: اخْتِصَاصُهُ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مُشَارَكَةٍ، نَحْوُ: زَيْدٌ أَحَقُّ بِمَالِهِ، أَيْ: لَا حَقَّ لِغَيْرِهِ فِيهِ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ؛ فَيَقْتَضِي اشْتِرَاكَهُ مَعَ غَيْرِهِ، وَتَرْجِيحَهُ عَلَى غَيْرِهِ"[5]. والحقُّ: "مُوجِدُ الشّيءِ بسببِ ما تقتضيه الحِكمةُ"[6].

4) ﴿مُؤْمِنِينَ﴾: "أصلُ الأَمْن: طُمأنينةُ النّفسِ وزوالُ الخوفِ، والأَمْنُ والأَمَانَةُ والأَمَانُ في الأصل مصادرُ، ويُجعلُ الأمانُ تارةً اسْمًا للحالة التي يكون عليها الإنسانُ في الأمن، وتارة اسْمًا لما يؤمنُ عليه الإنسانُ، وآمَنَ: إنّما يقال على وجهين: أحدُهما مُتعدٍّ بنفسِه، يقال: آمنته، أي: جعلتُ له الأمنَ، ومنه قيل للّه: مُؤمنٌ، والثاني: غيرُ مُتعدٍّ، ومعناه: صار ذا أَمْنٍ، والإيمانُ: يُستعملُ تارةً اسْمًا للشّريعةِ التي جاء بها محمّدٌ ﷺ، ويُوصفُ به كلُّ من دخل في شريعته مُقِرًّا باللّه وبنُبوّته، وتارةً يُستعملُ على سبيل المدْحِ، ويُراد به إذعانُ النّفسِ للحقّ على سبيل التّصديقِ، وذلك باجتماعِ ثلاثةِ أشياءَ: تحقيقٌ بالقلبِ، وإقرارٌ باللّسان، وعملٌ بحسب ذلك بالجوارح، ويقال لكلِّ واحدٍ منَ الاعتقاد والقولِ الصّدقِ

(1) الرّاغب، المفردات: (رضي).
(2) مسلم، صحيح مسلم، كتابُ الصّلاة، بابُ ما يُقالُ في الرُّكوع والسُّجود، الحديث رقم: (486).
(3) ابن منظور، لسان العرب: (رضي).
(4) أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة: (رضو).
(5) الفيّومي، المصباح المنير: (حقق).
(6) الرّاغب، المفردات: (حق).

والعملِ الصّالحِ: إيمانٌ، وجعلَ النّبيُّ ﷺ أصلَ الإيمان ستّةَ أشياءَ في خبرِ جبريلَ حيث سألَه فقال: ما الإيمانُ؟ والخبرُ معروفٌ. ويُقالُ: رجلٌ أَمْنَةٌ وأَمَنَةٌ: يثقُ بكلِّ أحدٍ، وأَمِينٌ وأَمَانٌ يؤمن به"[1].

❁ المَعْنى الإِجْماليُّ:

الخطابُ للمُؤمنين خاصّةً بأنَّ المُنافقين إنّما يحلِفون بالله ليُرْضُوكم فيما بلغَكم عنهم من أذاهُم رسولَ الله ﷺ، وذِكْرِهم إياه بالطّعْنِ عليه والعَيْبِ له، والأيْمانِ الفاجرةِ، وأنّهم ما فعلُوا ذلك، وأنّهم لَعَلَى دينِكم ومعكم على من خالَفَكم[2]، يَبتغون بذلك رضَاكُم، والله ورسولُه أحقُّ أن يَرضُوه بالتّوبةِ والإنابةِ ممّا قالوا ونطَقُوا إنْ كانوا مُصدِّقين بتوحيدِ الله، مُقرّين بوعدِه ووعيدِه[3].

أقْبحُ أفعالِ المُنافقين اليمينُ الكاذبةُ، لِما فيها منَ الاسْتِهتارِ بالله، إرضاءً لسواه

و"كان المُنافقون يتكلّمون بالمطاعنِ، أو يَتخلّفون عنِ الجهاد، ثم يأتونَهم فيَعتذرون إليهم، ويُؤكِّدون معاذيرَهم بالحلِف، لِيَعذُروهم ويَرضَوْا عنهم، فقيل لهم: إنْ كنتم مُؤمنين كما تزعُمون فأحقُّ من أرضَيْتُم: اللهُ ورسولُه بالطّاعة والوفاقِ"[4]"وَفِي الآيَةِ عِبْرَةٌ لِلْمُنَافِقِينَ فِي زَمَانِنَا كُلِّ زَمَانٍ، وَعِبْرَةٌ بِحَالِهِمْ لِمَنْ يَرَاهُمْ يَكْذِبُونَ وَيَحْلِفُونَ عِنْدَ الحَاجَةِ إلى تَأْكِيدِ أَخْبَارِهِمْ فِيمَا يُحَاوِلُونَ بِهِ إِرْضَاءَ النَّاسِ"[5].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دَلالةُ الاسْتِئنافِ في: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ﴾:

الحَلِفُ الكاذبُ نقيصةٌ تقتضِي التّأسِيسَ

كانتِ الآياتُ السّابقةُ تَحكي قبائحَ شتّى لطوائفَ منَ المُنافقين، ثمّ "عَدَلَ عَنْ أُسْلُوبِ الحِكَايَةِ عَنْهُمْ بِكَلِمَةِ ﴿وَمِنْهُمُ﴾؛ لِأَنَّ مَا حُكِيَ

(1) الرّاغب، المفردات: (أمن).

(2) وقيل: "نزلت في رهطٍ من المنافقين تخلفوا عن غزوة تبوك، فلما رجع رسول الله ﷺ من تبوك أتوا إلى المؤمنين يعتذرون إليهم من تَخَلُّفِهم، ويَعْتَلُّون ويحلفون، فأنزل الله تعالى ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾". ينظر: الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن: 13/455.

(3) ابن جرير، جامع البيان: 14/329.

(4) الطيبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: 7/290.

(5) محمد رضا، تفسير المنار: 10/452.

هُنَا حَالٌ مِنْ أَحْوَالِ جَمِيعِهِمْ. فَالجُمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِئْنَافًا ابْتِدَائِيًّا، لِإِعْلَامِ الرَّسُولِ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ الْمُنَافِقِينَ يَحْلِفُونَ الأيمانَ الكَاذِبَةَ، فَلَا تَغُرُّهُمْ أَيْمَانُهُمْ. فَضَمِيرُ ﴿يَحْلِفُونَ﴾ عَائِدٌ إلى الَّذين يُؤْذونَ النّبيء"[1].

عِلّة إيثارِ لفظ (الحَلِفِ):

المُنافقُ يَحلِفُ كاذبًا، والمُؤمنُ يُقْسمُ صادقًا

درجَ الذِّكْرُ الحكيمُ على التَّعبيرِ عنِ اليمينِ الكاذبةِ الفاجرةِ بـ (الحَلِف)، ويصفُ به أَيْمانَ المُنافقين والكاذبين عُمومًا، وعلى التَّعبيرِ باليمين الصّادقةِ البارَّةِ بـ (القَسَم) ويُعبّرُ به عن أَيْمانِ المُؤمنين، وما يُنَزَّلُ منزلةَ الأيمانِ الصّادقةِ، وقد يُطلقُ على اليمينِ الكاذبةِ أيضًا[2].

فإذا آثرَ النظمُ الكريمُ هنا لفْظَ (الحَلِف) فإنه يُؤْذِنُ ابتداءً بكذبِ الحالفين فيما يَحلِفون عليه أيًّا كان هو، ويُوحِي بأنَّ أَيْمانَهم فاجرةٌ وأنّهم يَشْترون بها ثمنًا قليلًا؛ فلا ينبغِي للمؤمنين أن يُصدِّقُوهم فيها، وأنّها ستظلُّ في حيِّز (الحَلِف) الفاجرِ مهما بالغُوا في توكيدِها، ومهما أظهرُوا أنّهم جادُّون فيها؛ لذلك - واللّه تعالى أعلم - لم يُعبِّرْ عن أَيْمانِهم بالقَسَم فيقال: يُقْسِمون باللّه؛ فمادّةُ القَسَم تُستعملُ - كما سبَقَ القولُ - فيما يُطابقُ الواقعَ وما يُنَزَّلُ هذه المنزلةَ.

دَلالةُ التَّصريحِ بالمَحْلوفِ به (الله):

تَبشِيعُ الحَلِفِ الكاذبِ، بالتّصريحِ بالمَحْلوفِ به

أكثرت هذه السُّورةُ الكريمةُ منَ التَّعبيرِ عن أَيْمانِ المُنافقين بصِيغةِ (الحَلِف)، وكلُّها "تُنَدِّدُ بحلفِ المُنافقين كذبًا لإرضاءِ رسولِ اللّه ﷺ والمُسلمين منها: ﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ [التوبة: 42]، ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/244.
(2) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 9/5254.

وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [التوبة: 56]، ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾، ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: 74]، ﴿سَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ إِذَا ٱنقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا۟ عَنْهُمْ﴾ [التوبة: 95]"[1] فالتّصريحُ باسْمِ الجلالةِ مُباشرةً قد أحْدثَ في نفس التّالي والمُتلقّي صَدْمةَ بشاعةِ الخطيئةِ، والفرقُ بين مواضعِ التَّصريحِ بالمحْلوفِ به تعالى والمَوضعِ غيرِ المُصرَّحِ به فيه - واللّه تعالى أعلم بمراده - أنّ غايةَ المُنافقين؛ إذ صَرَّحوا ﴿بِٱللَّهِ﴾ كانت ﴿لِيُرْضُوكُمْ﴾، إرضاءً مُمَلًّى عليكم، وأنَّ طريقَ ذلك النّصُّ على المحلوفِ به وذكرَه صراحةً: ﴿بِٱللَّهِ﴾، وفي الآخرِ كانت غايتُهم تحقيقَ رِضا المسلمين النّابعِ من نُفوسِهم ﴿لِتَرْضَوْا﴾، وذلك يقتضي الاحْتِشادَ لليمينِ وبأيِّ صيغةٍ أفلحتْ في تحقيقِ الغَرَض.

دَلالةُ التّعْبير بصِيغةِ المضارعةِ: ﴿يَحْلِفُونَ﴾:

تجديدُ الحَلِفِ الكاذبِ، يزيدُ منَ المبالغةِ في وصْفِ النّفاقِ

صيغةُ المضارعةِ هنا تُفصحُ عن عدَمِ تورُّعِ المُنافقين، وعن تماديهم في الضّلالِ؛ لأنّهم يُجَدِّدون حَلِفًا ﴿بِٱللَّهِ﴾ تعالى كلّما تَجدَّدَ منهم ما يُوجبُ شَكَّ المُسلمين في صِدْقِ كلامِهم وصدْقِ نيَّتِهم، وأنّهم كلّما تَجدَّدَ ذلك منهم تَأصَّلَ فيهم، وكان مقتضَى تطاوُلِ ذلك منهم أن يُفيقوا إلى الصّوابِ، وإلى التّوبة والإنابةِ.. وما أخْطرَ الغفلةَ التي لا تنتفعُ بالإمْهالِ!

والتّعبيرُ بالمضارعِ؛ لأنّهم يَحْلِفون في الحالِ لا في الماضِي، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ الحَلِفَ شأنُهم الدّائمُ المُتجدّدُ، وكلّما كذبُوا حلَفُوا، وكلّما تخلّفُوا بأعذارٍ غيرِ صادقةٍ حلفُوا، فالحَلِفُ دَيْدَنُهم[2].

دَلالةُ العُدولِ عن أسلُوبِ التّصْنيفِ ﴿وَمِنْهُمُ﴾ إلى ﴿يَحْلِفُونَ﴾:

الحَلِفُ الكاذبُ، صِفةُ المُنافقين وطبعهم

عدلَ عن أسلوبِ الحكايةِ عنهم بكلمة (ومنهم)، كما قد ورد أوّلاً

(1) شحاتة، تفسير مقاتل بن سليمان: 1/385.
(2) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 6/3354.

في قوله: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾ [التوبة: 61]؛ لأنَّ ما حُكيَ عنهم هنا حالٌ من أحوالِ جميعِ المنافقين[1].

نُكتةُ حذْفِ المحْلوفِ عليه:

المُنافقون جديرُون بالذّمِّ، لأنّهم كاذِبُون في كلِّ حَلِفٍ يؤدّون

أمسكتِ الآيةُ الكريمةُ عن ذِكْرِ المحْلوفِ عليه ماذا يكونُ؟ فأفادتْ بذلك الحذْفِ عُمومَ كذِبِ المنافقين في كلِّ يمينٍ، ومن ذلك محلُوفُهم هنا وهو "أذاهُم رَسولَ الله ﷺ، وذِكرُهم إيّاه بالطّعن عليه والعَيْبِ له، ومُطابقتُهم سِرًّا أهلَ الكُفرِ عليكم"[2]، وصِدْقُ اعتناقِهم الإسلامَ وتصديقُهم الرّسولَ ﷺ؛ لأنّها قضيةُ القضايَا التي عليها مدارُ الدّينِ الجديدِ، وقرينةُ الإمساكِ عنها في اليمين لفظاً: العلمُ بها وتعيُّنُها. فتَحقَّق - فضلًا عن إفادة شُيوعِ كذِبِهم في كلِّ أَيْمانِهم - إيجازٌ يُوَفِّرُ عِنايةَ المُتلقِّي على البصَرِ بدواعِي ذمِّهم.

سِرُّ تَقييدِ الحَلِفِ بالجارِّ والمجرور ﴿لَكُمْ﴾:

غايةُ المُنافقين خِداعُ المؤمنين، لا إرضاءُ ربِّ العالَمين

تَقييدُ الفعْلِ ﴿يَحْلِفُونَ﴾ بالجارّ والمجرور ﴿لَكُمْ﴾ إشارةٌ إلى أنّ مَن معهم مِنَ العُشراءِ والجيرانِ منَ المؤمنين همُ المقصودون[3]. وهو يتناغَمُ بقوّةٍ مع اصْطفاءِ مادّةِ الحَلِفِ قبْله من جهةٍ، ومع عِلّةِ الحَلِف بعده ﴿لِيُرْضُوكُمْ﴾ مِنَ الجهةِ الأُخرَى؛ ذلك أنّهم أهلُ كتابٍ يعلمون أنّ اللّه يعلمُ كذِبَهم؛ ولذلك أنكرَ تعالى عليهم في الآيةِ الآتية، ذلك الحَلِفَ الكاذبَ ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ فتوجُّهُهم باليمين كان لأجْلِ المسلمين لا لأجْلِ الدّين، ولا لأجْلِ اللّه تعالى، ثم إنّ الجارَّ مع مجروره ﴿لَكُمْ﴾ يُهَيِّئُ بقوّةٍ للجارّ والمجرور المُؤَوَّلِ بعده ﴿لِيُرْضُوكُمْ﴾، أي: لإرضائكم. فالآيةُ بدون الجارِّ والمجرور الأوّلِ هكذا: يحلِفون باللّه ليُرضوكم تَفْتَقِدُ التّناسُبَ الجميلَ، فالحَلِفُ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 10/244.
(2) ابن جرير، جامع البيان: 14/329.
(3) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 6/3354.

مُوجّهٌ لهم والحَلِفُ كان لأجْلِ إرضائِهم، وبذلك تعاضدتِ العناصرُ اللّغويّةُ في الأسلوبِ على تقطيعِ الجُرمِ، وبيانِ وجْه الذّمِّ.

من بَلاغةِ القيْدِ ﴿لِيُرْضُوكُمْ﴾:

غايةُ المُنافقين دَنيئةٌ، ومقاصدهم وضيعة

هذا القيْدُ فصيحٌ في بيانِ عِلَّةِ الحَلِفِ الكاذبِ الصّادرِ منَ المنافقين للمسلمين، وهو عَلَمٌ في اخْتِلال وجْهةِ المنافقِ؛ إذ إنَّ وِجْهتَه لا تكونُ صحيحةً حين يجعلُ رضا النّاسِ غايتَه، بل لا بدَّ من مُراقبةِ الله تعالى واعْتبارِ رضوانِه غايةَ الغاياتِ مهما كانتِ اليمينُ مُوجَّهةً إلى مخلوقٍ. ولذلك لا يُقيمُ الدِّينُ وزنًا لقَبولِ العبْدِ يمينَ العبد أو ردَّه إياها؛ فَرِضَا العبادِ بالإيمان ليست غايةً وليست نهايةً؛ لذلك كان النّصُّ على غايةِ المنافقين هنا من أهمِّ العناصرِ التّركيبيّةِ على بيانِ الوجوه الكاشفةِ عن وجْهِ الإنكارِ وإيجابِ المَذمّةِ لهؤلاء واسْتِحقاقِهم الدّرْكَ الأسفلَ منَ النّار – والعياذُ بالله تعالى من حالِ أهلِ النّارِ – .

دَلالةُ اللّامِ في لفظ ﴿لِيُرْضُوكُمْ﴾:

تعليل الحنث في القسم، بإرْضاء المخلوق دون الخالق

ذكرَ الزّجّاجُ أنَّ بعضَ النّحويّين يرى أنّ هذه اللّامَ بمعنَى القَسَم، أيْ: يَحْلِفُون بالله لكم لَيُرْضُنَّكُمْ. وردَّ قولَهم هذا؛ لأنهم إنَّمَا حَلَفُوا أنَّهُمْ مَا قالُوا ما حُكِي عنهُمْ ليُرْضُوكُمْ باليمين، ولم يَحْلِفُوا أنَّهُمْ يُرضُون في المستقبلِ[1]. وضعّفَ ابنُ الجَوزيِّ تَخطئةَ الزّجاجِ بناءً على ما ذكره مقاتلٌ: بأنّ عبدَ الله بنَ أُبيّ، حلَفَ لا يتخلّفُ عن رسولِ الله ﷺ ولَيكونَنَّ معه على عدوِّه[2].

والأرجحُ أنّها تعليليّةٌ، "أي: أنّ الباعثَ لهم على هذا الحلِفِ الكذبِ إرضاؤكم، وإزالةُ الوحْشةِ بينكم وبينهم، وزوالُ النّفرةِ التي تحسُّونَها منهم"[3].

(1) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 2/458.
(2) ابن الجوزيّ، زاد المسير: 2/273.
(3) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 6/3354.

دَلالةُ التّعبيرِ بالمضارعِ ﴿لِيُرْضُوكُمْ﴾:

تناسُبُ تجدُّدِ كلِّ حَلِفٍ، مع تجدُّدِ الرّغبةِ الدّنيئةِ، مُبالغةً في الذّمِّ

صياغةُ علّةِ الحَلِف ﴿لِيُرْضُوكُمْ﴾ جُملةً مضارعةً مع إمكانِها مُفرداً مُؤوّلاً (لإرضائكم) مع إيجازه، يُتيحُ جملةً منَ الدّلالاتِ الباهرةِ، المُتآزرةِ مع النَّظْمِ المُمتدِّ للآيةِ الكريمةِ.

ذلك أنَّ المُضارعةَ صِيغةٌ تُتيحُ تكافُؤَ الفعْلِ ﴿يَحْلِفُونَ﴾، فيكونُ بإزاءِ كلِّ حَلِفٍ تَجَدَّدَ رَغْبَة بإرضاءِ المنافقين لهم تتجدّدُ، كما تُتيحُ الجملةُ إسنادَ هذا الفعلِ الذّميم (يرضوا) إلى الفاعلِ الذّميم (ضميرِ جملةِ المنافقين)، ثمّ تتيحُ إيقاعَ ذلك الفعلِ على ضميرِ المخاطَبين فيتناغمُ السّياقُ بذكْرِ الجارِّ والمجرور الأوّل (لكم) وضميرِ المفعولِ ثانيًا ﴿لِيُرْضُوكُمْ﴾

سِرُّ التّعبيرِ بجُملةِ القيْدِ بالحالِ:

تأخيرُ البيانِ عن وقتِ الحاجةِ، وإيثارُ رضا غيرِ اللهِ، كلاهما لا يجوزُ

قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾، وفيه أردفَ النّظْمُ الكريمُ جملةَ التّعليلِ ﴿لِيُرْضُوكُمْ﴾ جُملةَ تصحيحِ الوجهةِ ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾؛ لِتُبْطِلَ الثّانيةُ صِحَّةَ الأولى مباشرةً دون إمهالٍ، ولِتُثبتَ الحُكمَ الصّحيحَ لِوِجْهَةِ الإيمانِ وهو أنَّ الحقَّ الذي لا شكَّ فيه أنَّ اللهَ تعالى ورسولَه ﷺ أحقُّ بالإرضاء؛ وكذلك أُلْحِقتْ جملةُ الحال بجملةِ الاستنكارِ؛ لأنّ تأخيرَ البيانِ عن وقت الحاجة لا يجوز – كما يقولُ الفقهاءُ – واللهُ تعالى أعلم. ومجيءُ الجملةِ الحاليةِ لغرَضِ توبيخِهم على إيثارِهم رضَا النَّاسِ على رضَا اللهِ ورسولِه، أي: هم يَحلِفون لكم، والحالُ أنَّ اللهَ ورسولَه أحقُّ بالإرضاء منكم؛ لأنَّ اللهَ تعالى هو خالقُهم ورازقُهم ومالكُ أمْرِهم، وهو العليمُ بما ظهرَ وبطنَ من أحوالِهم، ولأنّ رسولَه ﷺ، هو المُبلِّغُ لوَحْيِه ﷻ"[1].

بَلاغةُ عطْفِ اسمِ الرّسولِ الأكرمِ، على اسْمِ الجلالةِ الأعظمِ:

العطْفُ في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ يُوحِي

(1) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 6/336.

الـــرّســـولُ المعصوم، مُـبَرَّأٌ من الميْل إلى أهل الـضَّـلالِ، ومَـن يُمالِئُونَهم

بِبَراءته ﷺ من قَبولِ ذلك الحَلِفِ الكاذبِ منَ المنافقين، و"إنّما أفردَ إرضاءَهم بالتّعليل ﴿لِيُرْضُوكُمْ﴾ مع أنَّ عُمدةَ أغراضِهم إرضاءُ الرّسولِ ﷺ لله للإيذانِ بأنّ ذلك بمعْزِلٍ عن أن يكون وسيلةً لإرضائه ﷺ، وأنّه ﷺ إنّما لم يُكَذِّبْهم رِفقًا بهم، وسَترًا لعيوبِهم، لا عن رضًى بما فعلوا، وقبولٍ قلبيٍّ لِما قالوا"[1]، كما أنّ مِن المخاطَبين بهذا الذّكرِ الحكيمِ المسلمين الذين سيَتتابعون على حمْلِ الرّسالةِ إلى يوم القيامة، جيلاً بعد جيلٍ إزاءَ المنافقين إلى يومِ القيامةِ أيضًا جيلاً بعد جيل، ولن يكونَ الرّسولُ ﷺ ماثلًا بينَهم كما كان بين ظَهرانيِّ صحابتِه الأطهار.

مَكانةُ الرّسولِ ﷺ عـالـيـةٌ، وشأنُه رفيعٌ

في توسيط لفظ: ﴿وَرَسُولُهُۥٓ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾، بين لفْظ الجلالةِ، وبين الخبر ﴿أَحَقُّ﴾ وتقديمه على الخبر، تنبيهٌ إلى مكانةِ الرّسولِ ﷺ عند الله تعالى، ولفْتٌ إلى تعظيمِه صلواتُ الله عليه، ورِفْعةِ شأنِه[2].

نُكتةُ حذْفِ المُسنَدِ الثّاني، وتوحيدِ الخبرِ في السّياق الكريم:

جـعـل إرضـاء الرّسول الأكرم، إرضاء له تعالى، دليل مكانته عند ربّه

قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾، ظاهرُ تركيبِ هذه الجملةِ يقتضِي إفرادَ خبرٍ خاصٍّ عنِ الله تعالى قبْلَ إيرادِ الخبرِ الخاصِّ بالرّسولِ ﷺ، لِيصيرَ النّظْمُ – في غيرِ القرآن الكريم –: والله تعالى أحقُّ أن يُرضُوه، ورسولُه ﷺ أحقُّ أن يرضُوه أيضًا، أو أنْ يُثَنَّى الخبرُ عنه تعالى وعن الرّسولِ ﷺ فيكونَ مُطابقًا هكذا: والله ورسولُه أحقُّ أن يُرضُوهما، وإذا كان "الضَّميرُ مَوْضُوعًا مَوْضِعَ اسْمِ الإشَارَةِ، وأنَّهُ يُشَارُ بِهِ إلى الوَاحِدِ وَالمُتَعَدِّدِ"[3]، أو كما قال بعضُهم بأنَّ "رجوعَ الضّميرِ على أحدِ المُتعاطفَين اكتفاءً به، لأنَّ الآخَرَ مفهومٌ منه، أسلوبٌ عربيٌّ معروفٌ كثيرٌ في القرآنِ العظيم"[4].

(1) الآلوسي، روح المعاني: 5/317.
(2) طنطاوي، التفسير الوسيط: 6/336.
(3) الشوكاني، فتح القدير: 2/429.
(4) الشنقيطي، العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير: 5/603.

فإنّ له هنا وجوهًا كثيرةً ودلالاتٍ غزيرةً، وكلُّها بارعةٌ ومُعتبَرةٌ، منها "تَعْظِيمُ الجَنَابِ الإِلَهِيِّ"(1)؛ لِـ "أَنَّهُ تعالى لَا يُذْكَرُ مَعَ غَيْرِهِ بِالذِّكْرِ المُجْمَلِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُفْرَدَ بِالذِّكْرِ تَعْظِيمًا لَهُ، ومنها أَنَّ المَقْصُودَ بِجَمِيعِ الطَّاعَاتِ وَالعِبَادَاتِ هُوَ اللّٰه فَاقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِهِ"(2)، فلا يُشركُ معه أحدٌ في ضميره، ومنها أنَّ الحقَّ واحدٌ هو للّٰه تعالى، وأنَّ مَهمّةَ الرّسولِ ﷺ تنْضوِي تحت مِظلّةِ حقِّ اللّٰه تعالى، وتسعَى إلى تحقيقِه وإقامتِه، وأنّه ﷺ لا ينفردُ بِحَقٍّ، وأنّه "وُحِّدَ الضّميرُ؛ لأنّه لا تَفَاوُتَ بين رضَا اللّٰه تعالى ورضَا رسولِه ﷺ، فكانا في حُكمِ مَرْضِيٍّ واحدٍ"(3)، و"لِأَنَّ إرضاءَ الرّسولِ ﷺ لا ينفكُّ عن إرضاءِ اللّٰه تعالى ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء: 80]؛ فَلِتَلَازُمِهِما جُعلا كشَيءٍ واحدٍ، فعاد إليهما الضّميرُ المفرد"(4).

تقديم إرضاء الرسول ﷺ مفتاح باب مرضاة الله

ومنها أنّ تقديمَ ذكْرِ الرّسول ﷺ على الخبرِ يُوحِي بـ "أهمّيةِ إرضاءِ رسولِ اللّٰه ﷺ؛ خَشيةَ أن تنصرفَ النّفوسُ إلى إرضاءِ اللّٰه تعالى وتتوانَى في شيءٍ من أمْرِ رسولِ اللّٰه ﷺ، فنبّهَ بهذا التّقديم على أهمّيةِ إرضاءِ رسولِ اللّٰه ﷺ، وأنّه ﷺ منَ اللّٰه تعالى بمكانٍ"(5)، فـ "أدخلَ اللّٰهُ تعالى رسولَه في الخبرِ عنه تعالى تعظيمًا للنّبيّ ﷺ"(6)، أو أنَّ الضّميرَ راجعٌ إلى الرّسولِ ﷺ لِـ "أنّ الكلامَ إنّما هو في إيذاء الرّسولِ ﷺ وإرضائِه، فذكرَ اللّٰهَ تعظيماً لجانبِ الرّسولِ"(7)، وهذا تعظيمٌ ما بعْدَه تعظيمٌ.

ومنها "أَنَّ العَالِمَ بِالأَسْرَارِ وَالضَّمَائِرِ هُوَ اللّٰه تعالى، وَإِخْلَاصُ

(1) الشوكاني، فتح القدير: 2/429.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 16/91.
(3) الزمخشري، الكشّاف: 2/285.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 5/317.
(5) أبو موسى، خصائص التراكيب - دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني، ص: 275.
(6) ابن الأنباري، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، ص: 189.
(7) ابن عجيبة، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: 2/399.

القَلْبِ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللّه، فَلِهَذَا السَّبَبِ خَصَّ تعالى نَفْسَهُ بِالذِّكْرِ"[1]، واللّه تعالى أعلم.

وقد يقول قائلٌ: كان يكفي اسْمُ الجلالة مُنفردًا في المبتدأ ليكونَ بإزاءِ توحيدِ الخبرِ ﴿أَحَقُّ﴾ مُنفردًا.. وجوابُ ذلك أنّ عَطْف الرّسولِ ﷺ في شِقِّ المبتدأ يَتَّسقُ مع قولِه تعالى في السّياقِ الآخَرِ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: 7]، كذلك يُوحِي ذكرُ الرّسولِ ﷺ بين لفْظ الجلالةِ وخبرِه بـ "أنّ في رضَى اللّه تعالى رضَى الرّسولِ ﷺ، ومعناه: واللّه أحقُّ أن يُرضُوه، ورسولُه أحقُّ أن يُرضوه"[2].

توحيد الضمير (يرضوه) دليل على وحدانية التشريع وترسيخ عظمته في النفوس

ولو ثُنِّيَ الضّميرُ عنهما معا، أو ذُكِرَ المُسنَد الثّاني، وأُفرِدَ كلّ من اللّه تعالى ورسوله ﷺ بِخبرٍ خاصٍّ لِتَتَحَقَّقَ المطابقةُ، لارتُكِبتْ محاذيرُ خطيرةٌ، منها: أنّ الفصل بين كلا الحَقَّيْن سيُوحِي بأنَّ لكلٍّ منهما حقًّا مُستقلًّا قد يختلفُ عنِ الحقِّ الآخَرِ، وذلك فاسدٌ، أو أنّ إرضاءَ كلٍّ منهما في غير ما يكون به إرضاءُ الآخَر، فضلًا عمّا فيه من الرّكاكةِ والتّطويلِ[3].

ومنها تَسويَةُ حقِّ الرّسولِ ﷺ مع حقِّ اللّه تعالى الخالقِ العظيم، لو ثُنِّي الخبرُ عنهما في مثْلِ: اللّه تعالى ورسولُه ﷺ أحقُّ أن يُرضوهما، وذلك أيضًا قبيحٌ مردودٌ، واللّه تعالى أعلم.

سِرُّ التّعبيرِ بمادّةِ التّفضيلِ ﴿أَحَقُّ﴾، صيغةً ومادّةً لُغويةً:

الجديرُ بالحقِّ في الإرضاءِ باليمينِ، هو الله تعالى ربّ العالمين

تُوحي صيغة التفضيل ﴿أَحَقُّ﴾ بأن إرضاء المنافقين المسلمين حقٌّ، وأن الأحقَّ منه إرضاءُ اللّه تعالى ورسوله ﷺ. لكن صيغة التفضيل هنا تتمحَّض للمعنى الآخر المفرَّغ من دلالة التفضيل،

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 16/92.
(2) السّمرقنديّ، بحر العلوم: 2/69.
(3) محمد رضا، تفسير المنار: 10/451.

وهو "اخْتِصَاصُهما بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مُشَارَكَةٍ"[1]، وأن المعنى المقصود: أن إرضاء الله تعالى ورسوله ﷺ هو الحق المقبول لدى الله تعالى ورسوله ﷺ، والمقبول لدى المسلمين. وقد قالت عائشة رضي الله تعالى عنها: «مَنْ أَرْضَى النَّاسَ بِسَخَطِ الله، وَكَلَهُ الله إلى النَّاسِ، وَمَنْ أَسْخَطَ النَّاسَ بِرِضَا الله كَفَاهُ الله النَّاسَ»[2].

أمّا كلمة ﴿أَحَقُّ﴾ فأفصحُ، وأوضحُ في وجوبِ ذلك الحقِّ - أي الإرضاء - لله تعالى ولرسولِه ﷺ؛ لأنَّ الله تعالى هو الحقُّ الثّابتُ الذي لا يتغيّرُ، وأنَّ دينَ الله تعالى هو الحقُّ الثّابتُ الذي لا يتغيّرُ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران: 85].

بَلاغةُ القيْدِ بالشّرطِ في جُملةِ: ﴿إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾:

الإزراءُ على المُنافقين، ببيانِ أنّ إيمانَهم مَشكوكٌ فيه

وجملةُ القيْدِ ﴿إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ أتاحتِ النَّصَّ على التّقييدِ بـ ﴿إِن﴾ القائلةِ بالشكِّ في حصولِ الإيمانِ للمنافقين، وأنّه منهم لا يُتصوَّرُ إلَّا على سبيلِ الافتراضِ؛ وفي ذلك إزراءٌ عليهم، وحطٌّ من شأنِهم، وهمُ الذين يَرون أنفُسَهم خيْرَ النّاسِ بانتمائِهم إلى أمّةِ موسَى عليه السلام.

من بَلاغةِ القيْدِ بالماضِي في ﴿كَانُوا۟﴾:

الشّكُّ في الحدَثِ الماضِي، تحفيزٌ على تحقيقِه في الحاضِرِ

القَيْدُ بماضي (الكون) كثيرٌ في فواصلِ آي الذِّكرِ الحكيمِ؛ وأحسبُ أنَّ دَلالتَه المقصودةَ هي إثباتُ الحدَثِ المتعلِّقِ به أو نفيُه في الزّمن الماضي، والحدَثُ هنا هو الإيمانُ، وكأنّي بصيغةِ الماضي تُشيرُ إلى اسْتبعادِ حصولِ الإيمانِ منهم في المستقبَلِ كما عُدِمَ منهم في الماضِي، وفي ذلك إلْهابٌ لهم واسْتثارةٌ لمكامنِ الإيمانِ في قلوبِهم، واسْتِحثاثٌ لهم نحوَ الإيمانِ النّقيِّ الصَّافي الخالي منَ النّفاقِ.

(1) الفيوميّ، المصباح المنير: (حقق).

(2) رواه ابن الجعد في مسنده، الحديث رقم: (1593)، من حديث عائشة رضي الله عنها، موقوفًا عليها، وإسناده صحيح.

بَلاغةُ حذْفِ مُتعلَّق الخبرِ: ﴿مُؤْمِنِينَ﴾:

يَـنـبـغِـي ألّا يَنصرفَ الإيمانُ حين يُـذكَـرُ، إلّا إلى اللهِ تعالى الواحد الأكبر

لم يُفصِحِ الذّكرُ الحكيمُ عن مُتعلَّقِ الإيمان في الخبر ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ ما هو؟ وقد قدَّرَ العلماءُ أنّه "توحيدُ اللّه تعالى ووعدُه ووعيدُه"[1]، لكنّ الذّكْرَ الحكيمَ طواه لِما في طَيِّه وعدَمِ التّصريح به منَ الإيحاءِ بتَعَيُّنِه، وأنّه حين لا يُذْكرُ لا ينصرفُ الذِّهنُ إلّا إليه، وأنَّ مفهومَ الإيمانِ الصّادقِ النّقيِّ لا ينبغي إلَّا له.

بَلاغة الإيجازِ بحذْفِ جوابِ شرْطِ ﴿إِن كَانُواْ مُؤْمِنِينَ﴾:

حـذْفُ الجـوابِ إذا كـــان في الكلامِ السّابقِ ما يَـدلُّ عليه، فصيح مفيد

"جَوَابُ ﴿إِن كَانُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ مَحْذُوفٌ، تقديره: (إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ فَلْيُرْضُوا اللّه وَرَسُولَهُ)"[2]، فإنّهما أحقُّ بالإرضاء بما ذُكرَ، فحذفَ جوابَه تعويلاً على دَلالةِ ما سبَقَ عليه[3]. ومثلُ هذا الأسلوبِ في الذِّكْرِ الحكيمِ يَكتفِي بما قبْلَ جُملةِ الشّرطِ عن ذِكْرِ جُملةِ الجزاءِ؛ لأنَّ ما يسبقُ الشَّرطَ يتضمّنُ معنى الجزاءِ فيُغنِي عن ذِكرِه.. وما دامَ الكلامُ السّابقُ - على الشّرطِ - يُغنِي عن ذِكْرِ الجزاءِ فيكونُ ذكرُه عِبْئًا لا داعيَ له، وهو ما يَعُدُّه البلاغيّون في دواعِي الحذْفِ احْترازًا عنِ العبَثِ بناءً على الظّاهرِ.

ومن فضائلِ ذلك الحذْفِ هنا توفيرُ عِنايةِ صاحبِ التّلاوةِ والمُتلقّي على تدبُّرِ جُملةِ الشّرطِ المذكورةِ دون انْشغالٍ بجملةِ الجزاءِ المحذوفةِ؛ لِما يُقصَدُ في الشّرطِ من إلهابٍ واستثارةٍ يَفْتُران وتنحلُّ عُقْدَتُهما في النّفسِ بِذِكْرِ جُملة الجزاء؛ لأنها تُشْغِلُ حينئذٍ عنهما، وتأخذُ منَ الذّهنِ مساحةً يَحرِصُ النَّظْمُ الكريمُ على توفيرها؛ لِيَتَحَقَّق التّأثُّرُ المطلوبُ بجُملةِ الشّرطِ المذكورةِ.

(1) ابن جرير، جامع البيان: 14/329.
(2) الشّوكاني، فتح القدير: 2/429.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/78.

تَواثُقُ العناصرِ اللّغويّةِ:

ترابُطُ التّراكيبِ وتواثُقُها، سِمةٌ في التّظاهُرِ على بيانِ المعاني

وهكذا جاءتِ الآيةُ الكريمةُ مُتواثِقةَ العناصرِ، مُجتمعةَ التّركيبِ، تبدأُ برأسِ الجُملةِ ﴿يَحْلِفُونَ﴾ ثم تُتْبِعُها بجُملةِ قيودٍ، حتى تنتهيَ بجُملةِ شرطٍ أغنتْ عن ذِكْرِ جوابها، فجاءت - وهي اثنتَا عشْرةَ كلمةً - بخلافِ الحروفِ الرّوابطِ من باءِ قسَمٍ ولامِ تعليلٍ، وواوِ عطْفٍ، إلخ - جاءت كالكلمةِ الواحدةِ، مُتّسقةَ التّركيبِ مُتواثقةَ البناءِ، مُتناغمةَ المعاني، مُحقّقةً الغرَضَ؛ حتى لَتُوضَعُ في النّفسِ وَضْعًا واحدًا، وتُفرغُ في القلْبِ إفراغًا واحدًا.. وهذا من سِماتِ الذِّكرِ الحكيمِ، وسُبحانَ مَن هذا كلامُه!

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

القسَمُ والحَلِفُ:

القسم يمين بالله لتأكيد أمر أو نفيه، وهو أبلغ من الحلف

"أَنَّ **القسمَ** أبلغُ منَ الحَلِفِ؛ لِأَنّ معنَى قَوْلنَا: أُقسمُ بِاللّه أَنّه صَار ذَا قسَمٍ بِاللّه، وَالقسمُ: النَّصيب، وَالمرَادُ أَنّ الَّذي أقسمَ عَلَيْهِ منَ المَال وَغَيرِه قد أحرزَه وَدفع عَنهُ الخصْمَ بِاللّه. وَالحلِفُ من قَوْلك: سيفٌ حَلِيفٌ أَي: قَاطعٌ مَاضٍ، فَإِذا قلتَ حلَفَ بِاللّه فكأنّك قلتَ: قَطَعَ المُخَاصمَةَ بِاللّه. فَالأول أبلغُ؛ لِأَنَّهُ يتَضَمَّن معنى الآخَرِ مَعَ دفْعِ الخصْمِ فَفيهِ مَعْنيانِ. وَقَوْلُنَا: حَلَفَ يُفيد معنى وَاحِدًا وَهُوَ قطعُ المُخَاصمَة فَقَط"[1]، فضلًا عمّا أشيرَ إليه آنفًا من أنّ اليمينَ الكاذبةَ الفاجرةَ يُعبّرُ عنها بـ (الحَلِف)، ويُعبّرُ عنِ اليمينِ الصّادقةِ البارَّةِ بـ (القسَم)، وقد يُطلقُ على اليمينِ الكاذبةِ أيضًا، ولمّا كان السّياقُ في حلِفِ المُنافقين الكاذبِ ناسبَ اختيارَ لفْظِ الحَلِفِ.

الإسْلامُ والإيمانُ:

الإيمان الهدى واليقين، وهو أبلغ في الشّمول من الإسلام

"الإسلامُ أعمُّ منَ الإيمانِ مُطلقًا، إنّ الإيمانَ يشاركُ الإسلامَ، والإسلامُ لا يشاركُ الإيمانَ، والإسلامُ: شهادةُ أن لا إله إلا اللّه،

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 56.

والتّصديقِ برسولِ اللّه ﷺ، به حُقنتِ الدماء، وبه جرتِ المناكحُ والمواريثُ، وعلى ظاهرِه جماعةُ النّاس. والإيمانُ: الهُدى، وما يثبتُ في القلوب من صِفةِ الإسلام وما ظهرَ منَ العمل، والإيمانُ: أرفعُ منَ الإسلامِ بدرجةِ أنَّ الإيمانَ يشاركُ الإسلامَ في الظّاهرِ، والإسلامَ لا يُشاركُ الإيمانَ في الباطنِ وإن اجتمعَا في القولِ والصّفةِ"[1]، ولأنّ صدْقَ القولِ، والإخلاصَ في العمل – اللذينِ من مصاديقِهما صدْقُ اليمينِ، ورضَا اللّه ورسولِه قبْلَ رضا النّاسِ – مَظِنّةُ صفاءِ الباطن قبْلَ الظّاهر كان وصْفُ الإيمان أليقَ لسِياق الآيةِ، وأنسبَ لمقامِها.

(1) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 317، 318.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع عشر، سورة التوبة من الآية 23 إلى الآية 86
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع عشر، سورة التوبة من الآية 23 إلى الآية 86 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 17 ، 808 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-14-2
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 17 : المجلد السابع عشر، سورة التوبة من الآية 23 إلى الآية 86.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-14-2
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4716310 بتاريخ 2024/01/24م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»